

**القواعد المالية المرحلية ومدى شمولها لمتطلبات القياس والإفصاح
في ضوء المعيار المحاسبي الدولي (٣٤)
(دراسة ميدانية في عدد من المصارف التجارية الأهلية)**

د. ایاد شاکر سلطان كلية الادارة والاقتصاد / جامعة السليمانية
عمر هاشم طه / الكلية التقنية في السليمانية
د. عثمان عبد القادر حمة امين / الكلية التقنية في السليمانية

المستخلص

تناولت هذه الدراسة بالبحث والتحليل موضوعاً ذا علاقة مباشرة بنشاط المصارف والمؤسسات المالية، اذ تعتمد المصارف في ممارسة عملياتها المصرفية على الاموال المودعة لديها وعليه يجب ان يتسم نشاطها بالاستقرار كما عليها ان تفصح عن نتائج اعمالها بشكل دوري، فلم تعد الكشوفات المالية السنوية كافية بل يجب ان يتبعها قيام المصارف التجارية باعداد مجموعة محددة من القوائم المالية تغطي فترات زمنية قصيرة كان تكون ربع سنوية او نصف سنوية من شأنها ان توفر لمتخذي القرار من مستثمرين ومقرضين المعلومات الكافية وبالتوقيت والنوعية المناسبة لاتخاذ قرارات الاستثمار والتخصيص وما الى ذلك من قرارات تخص نشاط المصرف .

ولاضفاء مزيداً من الضوء حول طبيعة هذه القوائم عرضت الدراسة ايضاً ماجاء به المعيار المحاسبي الدولي (٣٤) (التقارير المالية المرحلية) من اسس وطرائق لكيفية اعداد هذه القوائم الى جانب تحديد الحد الادنى لما يجب ان تتضمنه من معلومات.

وتوصلت الدراسة التي اتخذت عينة من المصارف التجارية العاملة في اقليم كورستان مجاً لا للبحث الى ضعف مستوى الاهتمام بالقواعد المالية ، فضلاً عن عدم الالتزام الكافي بمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي (٣٤) .

Interim Financial Statements and the Extent of Their Coverage to the Requirements of Measurement, and Disclosure to Light on International Accounting Standard (34)

(A Field Study in a Number of Private Commercial Banks)

Abstract

This study, based on research and analysis, had dealt with a subject directly related to banks and financial institutions' activity, as they depend, in practicing their banking operations, on the deposit money they

keep. Consequently their activity should be characterized with stability as they should disclose the outcome of their businesses on a regular basis considering the fact that the annual financial statements are no longer sufficient and they must be followed by the commercial banks to prepare a specific set of financial statements covering short periods of time , quarterly or every six months which can provide decision makers , investors and lenders, with sufficient information which is appropriate regarding time and quality in order to make investment decisions, allocation and other decisions concerning the Bank's activities.

Based on what have been stated and to shed more light on the nature of this financial statements , the study showed the principals and methods which the International Accounting Standard (34) (The Interim Financial Reporting) has brought for how to prepare these lists beside determining the minimum level of information that should be included.

The study, which took a sample of commercial banks operating in the Kurdistan Region as a research field , reached to the weakness in the level of interest in the financial statements, as well as the noncompliance with the requirements of International Accounting Standard (34).

المقدمة

يعد توفير المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب وبالكمية والنوعية الكافية من الخصائص الأساسية المميزة لدقة القوائم المالية ، اذ يستند مستخدمو هذه القوائم الى المعلومات الواردة من ها في اتخاذ قراراتهم المختلفة ذات العلاقة بنشاط الوحدة الاقتصادية ، ومن ثم فان هذه المعلومات يجب ان تتسم بخصائص معينة يمكن من خلالها بناء التصور الصحيح للوضع المالي السليم حتى تكون القرارات المتخذة بموجبها على جانب من الدقة والوضوح ، ولعل في مقدمة هذه الخصائص تأتي الملائمة والموثوقة وماينطوي عن هاتين الخاصيتين من خصائص نوعية كالحيادية والتتمثل الصادق وقدرة التنبؤية الى جانب القابلية للمقارنة والتي تشكل بمجموعها الخصائص النوعية للاطار المفاهيمي للقوائم المالية.

وفي سبيل تحقيق ما تقدم كان لابد من العمل في اطار مجموعة من المعايير المحاسبية التي يمكن ان يستند اليها لكي تكتسب القوائم المالية المصداقية والقبول وتتوفر الارضية المناسبة لمستخدمي هذه القوائم على اختلاف انواعهم واحتياجاتهم.

ولابد من الاشارة الى ان البحث اتخذ من القطاع المصرفي مجالاً للبحث لـ ما لطبيعة العمل المصرفي من اهمية خاصة نابعة من تماس مباشر لهذا القطاع بحياة المواطنين ، فضلاً عن تأثيره الواضح في عجلة الاقتصاد الوطني ، اذ ان معظم الاصول النقدية التي تشكل محور العمليات

المصرفية هي في حقيقها اموال العامة من الناس وبالتالي على المصارف ان تعي هذه الحقيقة وتعمل على الموازنة بين هدفي الربحية وتتوفر السيولة اللازمة في الوقت المناسب وبما يحقق الامان ويعث الثقة في نفوس زبائن المصرف ، لاسيما ان راس مال المصرف لا يتجاوز نسبة (١٠٪) من صافي الاصول ، الامر الذي يزيد من هامش مخاطرة العمل المصرفي ، بالمقابل ولتلafi بعض جوانب مخاطر العمل المصرفي واعطاء صورة واضحة عن حقيقة الموقف المالي للمصارف وغيرها من المؤسسات المالية وضعطت لجنة معايير المحاسبة الدولية المعيار المحاسبي الدولي (٣٤) الخاص باعداد القوائم المالية المرحلية والذي يعد مدخلا ضروريا للوصول الى معلومات تساعد متذدي القرار في الحكم على سلامة المركز المالي والاعمال والانجازات التي تقوم بها المصارف والمؤسسات المالية الأخرى .

لقد انتظم البحث في خمسة مباحث على النحو الاتي:

المبحث الاول : القياس والافصاح (اطار مفاهيمي) .

المبحث الثاني : مفهوم القوائم المالية المرحلية واهدافها وكيفية اعدادها في ضوء المعيار المحاسبي الدولي (٣٤) .

المبحث الثالث : محتوى القوائم المالية المرحلية .

المبحث الرابع : الجانب التطبيقي .

المبحث الخامس : الاستنتاجات والتوصيات .

مشكلة البحث:

إن قيام الوحدات الاقتصادية بإعداد قوائمها المالية بشكل سنوي لم يأت إلا لكون السنوية تمثل حلًا وسطًا بين الحاجة إلى دقة القياس والعرض والإفصاح من جهة والتعرف على نتائج الأعمال والمركز المالي للوحدات الاقتصادية خلال فترات دورية من جهة أخرى ، غير إن الحاجة الملحة لمستخدمي القوائم المالية من مقرضين ومستثمرين وبفعل الإيقاع السريع للحياة الاقتصادية تستدعي توفير معلومات دورية سريعة وعلى فترات متقاربة كان تكون ربع سنوية أو نصف سنوية لتساعد هؤلاء المستخدمين على اتخاذ قرارات الاستثمار والتخصيص الملائمة .

واماً هذه الحاجة تقف قصر الفترة الزمنية للتقارير المرحلية قدماً على الية اعداد هذه القوائم ، اذ تجعل من تأثيرات الخطأ في التقييم والتخصيص كبيرة ، الامر الذي دفع المهتمين بمهنة المحاسبة الى تبني اجراءات لتوفير المعلومات التي تفي بمتطلبات دقة القياس والافصاح فضلاً عن السرعة في التقديم ، فجاء المعيار المحاسبي الدولي (٣٤) حل لهذه الاشكالية . الا ان الباحثين ولدى استطلاعهم

لعينة من المصارف التجارية في اقليم كوردستان لم يجدوا لهذا المعيار تطبيق على ارض الواقع ومما يزيد الامر سوءا عدم وجود اي قاعدة محاسبية في العراق تتناول هذا المعيار .

وعليه فان مشكلة البحث تكمن في ان عدم الالتزام بمتطلبات المعيار المذكور سيؤدي بالنتيجة الى اخلال المصارف التجارية بمتطلبات القياس والافصاح وعدم تقديم معلومات دقيقة بالكمية والوقت المناسب الى متذذى القرارات.

أهمية البحث:

تتأتى أهمية البحث من خلال توضيح وبيان ماهية القوائم المالية المرحلية وطرائق إعدادها وكذلك وضع متطلبات خاصة تكون دليلاً عمل يمكن أن يعتمد عليها عند إعداد هذه القوائم للحيلولة دون اخلال المصارف لمتطلبات العرض والقياس والافصاح وتوفير البيانات اللازمة للاطراف ذات العلاقة.

أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية :

- ١-بيان كيفية إعداد القوائم المالية المرحلية من قبل المصارف التجارية مع توضيح الحد الأدنى لمحتوى وشكل هذه القوائم وتحديد أسس القياس والإثبات للبيانات التي تتضمنها القوائم المالية المرحلية.
- ٢-مساعدة مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ قرارات الاستثمار والاقتراض عن طريق توفير البيانات اللازمة بالدقة والتوقیت المناسب.

فرضية البحث:

ان عدم اعتماد المعيار المحاسبي الدولي (٣٤) في اعداد القوائم المالية المرحلية يؤدي الى عدم استيفاء تلك القوائم لمتطلبات القياس والافصاح مما يضلل مستخدمي تلك القوائم.

أسلوب جمع البيانات :

- لغرض الایفاء بمتطلبات البحث في جوانبه النظرية والعملية اعتمد الباحثون على:
- الكتب العربية والاجنبية.
 - النشرات والاصدارات الرسمية.
 - الوثائق الرسمية للمصارف.

-الحسابات الختامية والكشفات المالية لعينة من المصارف التجارية العاملة في اقليم كورستان . العراق.

المبحث الأول: القياس والإفصاح (إطار مفاهيمي)

أولاً: مفهوم القياس:

هناك تعاريف متعددة لعملية القياس وهي إن اختلفت إلى حد ما في الشكل إلا إنها تتفق في المضمنون :

القياس Measurement : هو تحديد القيم وتبويبها إلى حساب معين مثل تحديد العمولة بنسبة معينة من قيمة الصفقة ولكنها قد تبوب كمصروف إذا كانت مرتبطة بالتشغيل وقد تبوب إلى أصول إذا كانت مرتبطة بشراء الأصول الثابتة، ومن جهة أخرى فقد ذكر Campbell إن القياس بشكل عام هو قرن الأعداد بالأشياء للتعبير عن خواصها وذلك بناءاً لقواعد طبيعية يتم اكتشافها أما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، أما Steven فقد أضاف إلى عملية القياس بعداً رياضياً وذلك في المطابقة بين الخواص أو العلاقات بموجب نموذج رياضي ، إما أكثر التعاريف تحديداً لعملية القياس فهو ذلك التعريف الصادر من (AAA) حيث أفاد بان القياس هو قرن الأعداد بأحداث الوحدة الاقتصادية الماضية والجارية والمستقبلية وبموجب قواعد محددة. : (حالات ١٩٩٧ ، ٢٣٧)

وبتحليل التعريف أعلاه نلاحظ على إنها اتفقت على مصطلح قرن خاصية معينة وهي خاصية التعدد الندي الناجم من وحدة القياس المحاسبي لشيء معين وهو الحدث الاقتصادي من جراء عملية التبادل الاقتصادي بين الوحدات لعنصر معين في مجال معين بعنصر آخر وهو عدد حقيقي ضمن مجال نظام الأعداد الحقيقة وكل ذلك باستخدام وحدة النقد والمتمثل بقيمة الأوراق النقدية وبموجب قواعد اقتران معينة هي قواعد عملية الحساب . عليه فان الاركان الرئيسية لعملية القياس هي :

(حنان ، ٢٠٠٩ ، ٢٣١)

١-الخاصية محل القياس : إذا ما اعتبرنا أن الوحدة الاقتصادية محل القياس فان الخاصية التي تتصف عليها عملية القياس قد تكون تعداد ندي كما في قياس المبيعات والتکاليف ، أو تكون خاصية غير خاصية التعداد الندي كما في بيان الطاقة الإنتاجية أو معدل دوران المخزون.

٢-المقياس المناسب لعملية القياس: يختلف نوع المقياس المستخدم في عملية القياس فإذا كان قياس ربح المشروع حينئذ يكون وحدة النقد هي المقياس المناسب، أما إذا كان قياس الطاقة الإنتاجية فان وحدات الإنتاج تكون وحدة قياس مناسبة.

- ٣-وحدة القياس المميزة لعملية القياس : تكمن وحدة القياس المميزة لعملية القياس في نوع العملة المستخدمة محلياً في قياس الحدث الاقتصادي للوحدة الاقتصادية وذلك لملائمتها للافصاح المحاسبي
- ٤-الشخص القائم بعملية القياس: تختلف عملية القياس باختلاف الشخص القائم بها اذ إن الم حاسب يلعب دوراً أساسياً ليس فقط في تحديد مسار وأساليب عملية القياس المحاسبية بل في تحديد نتائجها أيضاً وذلك لإلمامه بالعمليات والأحداث المحاسبية.

ثانياً: مفهوم الإفصاح:

تختلف وجهات النظر بشأن مفهوم الإفصاح وحدوده عن المعلومات الواجب توافرها في القوائم المالية ، وهذا الاختلاف ينبع أساساً من اختلاف مصالح مستخدمي القوائم المالية من جهة ومدعي القوائم المالية من جهة أخرى ، غير إن Meigs تناول مفهوم الإفصاح من منظور انه يتطلب أن تكون التقارير المالية كاملة وإذا تم حذف معلومة معينة سوف يجعلها مضللة لذا فان الإفصاح عن هذه المعلومة يكون ضرورياً (نقلًا عن الناغي، ١٩٩٢، ١٦٧).

بمعنى إن الإفصاح وكما في النظرية المحاسبية مبني على قاعدة انتهاج الوضع الكامل وإظهار جميع الحقائق المالية المهمة التي يعتمد عليها أصحاب المصالح المختلفة في الوحدة الاقتصادية والتي تؤثر في حكمهم على مقدار تقديم الوحدة الاقتصادية ، فضلاً عن إن الإفصاح يؤدي وظيفة إخبارية مهمة وذلك لاحتواء التقارير والقوائم المحاسبية على كل المعلومات الضرورية دون تفصيل زائد وتلخيص غير مفيد (مطر، ١٩٩٥، ٣٦).

ومن جهة أخرى يعد الإفصاح المحاسبي وسيلة فعالة لإظهار كافة المعلمات ومات التي تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالوحدة الاقتصادية وهذا يعني أن تظهر المعلومات في القوائم المالية بلغة مفهومة دون أي لبس أو تضليل وقد لانتقى بالضرورة مع نظرة من يبني رأياً في هذه البيانات أو من يستخدمها لأغراض اتخاذ القرارات (لطفي، ٢٠٠٦، ٣٧١).

وفي ضوء ما تقدم فإن جوهر عملية الإفصاح هي ماتتناولها عملية عرض المعلومات المفصحة عنها في القوائم المالية والخاصة بالبنود الواردة فيها سواء كانت كمية أو وصفية مع مراعاة تهيئتها على وفق متطلبات مستخدمي القوائم المالية وعليه يجب أن تحتوي القوائم المالية على المعلومات التي تقيد المستخدمين والتي يجب أن تشمل: (النقيب، ٢٠٠٤، ٢١٨).

١-دخل الوحدة المحاسبية وأجزاءه والأحداث التي أدت إلى تحقيقه.

- ٢-أصول تلك الوحدة وخصوصها وحقوق الملكية.
- ٣-كيفية حصول الوحدة المحاسبية على النقود وغيرها من الموارد السائلة وكيفية إنفاق تلك الأموال أو الموارد.

حيث يكون الغرض من هذه المعلومات:

- ١-تقييم المركز المالي للوحدة الاقتصادية.
- ٢-تقييم أداء الوحدة الاقتصادية في الفترات المحاسبية الماضية.
- ٣-تقييم إمكانيات التدفق النقدي الذي يبين للمستفيدين من المعلومات نتيجة علاقتهم بالوحدة الاقتصادية.
- ٤-تقييم أصحاب رأس المال لمدى وفاء الإدارة بمسؤولياتها.

وعليه فان القدر الذي يتم الافصاح عنه من البيانات والمعلومات يمكن ان يحدد نوع الاصلاح
وكلما يلي: (دهمش، ١٩٩٥، ٢٣٥)

- ١-الإفصاح الكامل Full Disclosure : ويطلب ان تضم وتعد القوائم المالية الموجهة إلى عام المستخدمين بشكل يعكس بدقة جميع الأحداث والحقائق المالية الجوهرية التي أثرت على الوحدة الاقتصادية خلال الفترة.
- ٢-الإفصاح الكافي Adequate Disclosure: والتي تشير إلى الحد الأدنى الواجب نشره من المعلومات لجعل هذه القوائم المالية مفيدة وغير مضللة للمستخدمين.
- ٣-الإفصاح العادل Fair Disclosure: أو الصادق ويعتبر مطلباً أخلاقياً يجب اعتماده عند الإعداد وكذلك عند إبداء الرأي من قبل مراقب الحسابات.
- ٤-الإفصاح التفاضلي Differential Disclosure : والذي يتم من خلال التركيز في القوائم المالية بصورة ملخصة ومحضرة على التفاصيل أو التفاوت بين البنود بعد المقارنات لتوضيح التغيرات الجوهرية وتحديد الاتجاه العام لتلك التغيرات .

المبحث الثاني: مفهوم القوائم المالية المرحلية وأهدافها وكيفية إعدادها في ضوء المعيار المحاسبي الدولي (٣٤):

كان لاستقرار النشاط الاقتصادي وحاجة الوحدة الاقتصادية إلى استخدام بعض الأصول لفترات طويلة نسبياً دوراً في ترسیخ الاعتقاد لدى القائمين على الوحدة الاقتصادية بضرورة تقييم أداء هذه الأصول على مدى فترات زمنية معينة لما لذلك من اثر في اتخاذ قرارات التخصيص الملائمة ، فضلاً عن توزيع التكاليف والإيرادات على تلك الفترات . وعليه استقرت الممارسات المحاسبية على تقديم القوائم المالية لفترات لا تزيد عن الاثنى عشر شهراً باعتبار إن القوائم المالية السنوية تمثل حلاً وسطاً بين الحاجة إلى دقة القياس المحاسبي من جهة وال الحاجة إلى التعرف على نتائج الإعمال والمالي من جهة أخرى. وكان ذلك قبولاً بفرضية الدورية المحاسبية والتي فتحت الباب أمام تخصيص أو توزيع الإيرادات والمصروفات على فترات مالية وإجراء المقابلة بينهما للوقوف على سلامة أداء الوحدة و توفير المعلومات الازمة لمتخذى القرارات سواء من داخل الوحدة أو من خارجها كالمستخدمين والمقرضين ، ولعل من المفيد الإشارة إلى إن زيادة الحاجة إلى مثل هذه المعلومات ولد اتجاهها متزايداً نحو إصدار القوائم المالية لفترات أقل من سنة مالية كان تكون نصف أو ربع سنوية ، وقد أثبتت التجارب والبحوث الميدانية أهمية مثل هذه التقارير والفائد المتربعة عنها ، الأمر الذي دفع الجهات القائمة على وضع المعايير المحاسبية إلى دراسة الموضوع والخروج بالمعايير المحاسبي الدولي رقم (٣٤) باسم (القوائم المالية المرحلية).

مفهوم القوائم المرحلية وأهدافها:

بداية لابد من القول إن المنظمات والهيئات الـ محاسبية المختلفة قد أخذت على عاتقها مسؤولية إصدار المعايير المحاسبية وبالشكل الذي يتواافق مع المناخ الاقتصادي السائد في الدولة ، فجاءت المعايير المحاسبية الأمريكية والبريطانية والمصرية وال سعودية، وعلى الرغم من أوجه الاختلاف التي يمكن أن نجدها فيما بين هذه المعايير إلا أن القاسم المشترك بينها إنها لاتخرج في مضمونها عمما يرد في المعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية (IAS) إلا بالقدر الذي ينسجم مع توجهات هذه الدولة أو تلك ، وعليه فقد ارتأى الباحثون اعتماد المعيار المحاسبي الدولي أساساً لمادة البحث.

عرف المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٤) التقارير المالية المرحلية بأنها قوائم مالية تغطي فترات أقل من سنة مالية ، والأغلب الشائع إن هذه التقارير تعد عن ثلاثة شهور (ربع سنوية) (حمد، ٢٠٠٦، ٦٥٩)

ومن هنا نلاحظ إن أهداف التقارير المالية المرحلية هي :

- ١- توفير معلومات أكثر ملاءمة من ناحية التوقيت لمستخدمي التقارير المالية لاتخاذ القرارات الخاصة بالاستثمار والانتمان.
- ٢- تقديم تقييمات مستمرة وفي فترات زمنية مناسبة لأداء الوحدة الاقتصادية وذلك فيما يتعلق بالوضع المالي والتغير في المركز المالي للوحدة الاقتصادية.
- ٣- تزويد الأطراف المعنية بمعلومات نوعية تساعد على فهم قدرة الوحدة المحاسبية على توليد التدفقات النقدية المستقبلية وتحقيق المكاسب لهذه الأطراف.
- ٤- تساعد البيانات الواردة في القوائم المرحلية على مد المستثمرين والدائنين وغيرهم بنظرات عميقة في مسائل مثل القلب الموسمي وعدم الانتظام والتغيرات في الأنماط والاتجاهات لكل من سلوك توليد الدخل والنقد.

ومما تقدم يتضح إن حزمة المزايا التي جاءت بها القوائم المالية المرحلية قد رافقتها بعض القيود الناجمة عن قصر الفترة الزمنية للتقرير والتي من شأنها أن تجعل تأثيرات الأخطاء في التقييم والتخصيص كبيرة ، إذ يعد التخصيص السليم لمصروفات التشغيل السنوية امراً على جانب كبير من الأهمية ، فعلى سبيل المثال ان معدلات (اسعار) الضرائب التصاعدية لمعظم التشريعات الضريبية مطبقة على اجمالي الدخل السنوي فان تحديد مصروفات ضريبة الدخل الذي يخص الفترة المؤقتة سوف يكون صعباً في هذا النوع من التقارير ، هذا إلى جانب تحمل فترة مؤقتة واحدة بمصاريف تشغيل قد تستفيد منها أكثر من فترة مالية واحدة كما في مصاريف الإعلان وصيانة الآلات والمعدات . وهكذا فإن لاقديرات ولا تخصيصات مختلفة عن تلك المستخدمة في التقارير السنوية ، وتتبع نفس قواعد الاعتراف بالمصروفات المتتبعة في التقارير السنوية وليس ثمة تسويات أو تأجيلات ، كما إن مصروفات التشغيل السنوية يعترف بها في الفترة المؤقتة التي تحدث فيها بصرف النظر عن الفترات المؤقتة المستفيدة.

طائق اعداد القوائم المالية المرحلية :

يتم اعداد التقارير المالية المرحلية بالاعتماد على نظريتين هما : (حماد ، ١١٩٨ ، ٢٠٠٦ ، ١٢٠١) (www.ebook.club , 2006,641)

١- نظرية استقلال الفترات المؤقتة Discrete View : هي طريقة لقياس دخل الفترة المؤقتة وذلك على أساس إن كل فترة مؤقتة تعتبر مستقلة أو منفصلة عن باقي الفترات ، بموجبها تعتبر الفترة المؤقتة فترة محاسبية مستقلة بوضع مساوي للسنة المالية الكاملة

٢-نظريّة التكامل Integral View : هي طريقة لقياس دخل الفترة المؤقتة وذلك على أساس النظر إلى كل فترة مؤقتة كجزء مكمل للفترة السنوية ويتم الاعتراف بالمصروفات خلال الفترة المؤقتة والإيرادات المكتسبة وباستخدام المستحقات والمقدمات .

ومع إن كل نظرية تقيس دخل فترة مؤقتة ، إلا أن الجدل والنقاش يحتم بين مؤيدي كل منها شأنها في ذلك شأن الكثير من ال ممارسات والمفاهيم المحاسبية ، فيرى مؤيدو النظرية التكاملية بان إجراءات الاعتراف بالمصاريف كما تقضي بها هذه النظرية ضرورية وهامة من اجل تجنب التقلبات التي تحدث من فترة مؤقتة لأخرى والتي من شأنها أن تضلل نتائج القياس ، فضلا عن إمكانية الاستفادة منها لأغراض التنبؤ بالمكاسب المتوقعة في الفترات المؤقتة ويمكن أن تكون أداة إستراتيجية للمكاسب السنوية . وبالمقابل فان مؤيدو نظرية الاستقلال يذكرون بان التخفيف من تقلبات الدخل للنتائج المتوقعة لأغراض التنبؤ بالمكاسب السنوية ستكون له تأثيرات غير مرغوبة وع لى Income Smoothing سبيل المثال فان التحول في اتجاه المكاسب السنوية التي تحدث خلال السنة يمكن ان تختفي في ظل هذا الوضع . ويهب آخرون إلى القول بان التمييز بين الاتجاهين التكامل والاستقلالي ليس له معنى كونه أمر تحكمي ، إذ يشير هؤلاء النقاد إلى أن الفترات المؤقتة تحمل نفس ال علاقات المتعلقة بالسنوات الكاملة مثل السنوات الضريبية ، وان كل التقارير الدورية تستلزم عمل تقديرات وتوزيعات خاصة بالنسبة للتکاليف غير المباشرة .

وخلاله القول إن خليطا من الطريقتين ربما يكون ضروريا فليس هناك مدخل متكمال بحث أو اتجاه استقلالي بحث يكون صحا للتطبيق في الممارسات المهنية ، وهذا ما أكدته المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٤) عندما اخذ بخليط من نظرية الاستقلال ونظرية التكامل رغم إن القراءة السريعة للمعيار تعطي انطباعا بان لجنة معايير المحاسبة الدولية قد جاءت في صف نظرية الاستقلال .

(حمد، ١١٩٨، ٢٠٠٦، ١٢٠١)

تطبيق المبادئ المحاسبية على القوائم المالية المرحلية:

يوضح المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٤) إن البيانات المؤقتة يجب إعدادها بما يتفق مع السياسات المحاسبية المستخدمة في القوائم المالية السنوية ، والاستثناء الوحيد هو حالة حدوث تغير في المبدأ المحاسبي وطبق منذ إصدار التقرير المالي في نهاية السنة الماضية ، ويشترط المعيار أيضا تحديد مفاهيم الأصول والخصوم والدخل والمصروفات على نفس الأساس المطبق في القوائم السنوية ، فهذه البنود محددة في إطار إعداد وتقديم القوائم المالية وتأثير اشتراط نفس التعريف لكي تطبق على القوائم المرحلية هو لتقليل مدى مفهوم الفترات المؤقتة على إنها فترات مستقلة زمنيا وبهذا الخصوص

فانه من المفيد الإشارة إلى موقف لجنة معايير المحاسبة الدولية من بعض المبادئ المحاسبية عند إعداد القوائم المالية المؤقتة (القاضي ومامون، ٢٠٠٨، ٦٣٥).

١-الثبات والتمايز Consistency: يشير المعيار رقم (٣٤) إلى وجوب إعداد القوائم المالية المرحلية باستخدام نفس المبادئ المحاسبية التي كانت مستخدمة في القوائم المالية السنوية الاحدث وهذا الأمر يتفق مع فكرة إن التقرير السنوي الأخير يقدم إطاراً مرجعياً لمستخدمي المعلومات الواردة في القوائم المرحلية وكل ذلك فيما يتعلق بالخطيط لنتائج كامل السنة التي تقدم عنها تقارير التشغيل وهو الأمر الذي يجعل التمايز بين المبادئ المحاسبية في الفترة المؤقتة والسنة السابقة امراً هاماً ، لأن النتائج المخططية للسنة الحالية سوف تستمد قيمتها من مض مون أداء السنة السابقة ، ومالم تكون المبادئ المحاسبية المطبقة في كلتا الفترتين متواقة فإن المقارنة سوف لن تكون بذات فائدة وتفقد قيمتها بالكامل .

٢-الأهمية النسبية Materiality: تمثل الأهمية النسبية أحد المفاهيم الأساسية المميزة للتقرير المالي رغم الصعوبات التي تكتفى تحديد مفهومها ، إذ تتطلب المعايير المحاسبية الدولية للإفصاح أن تكون البنود هامة وجوهرية أو من حجم معين لكي يتم الإفصاح المستقل عنها . إلى جانب ذلك يلاحظ إن المعيار (٣٤) يضع مفهوماً للأهمية النسبية لأغراض القوائم المالية المرحلية يختلف عن التعريف في مضمون الفترة السنوية ، ويأتي هذا الأمر من قرار التأييد لنظرية الاستقلال في القوائم المالية المرحلية ، فعلى سبيل المثال العمليات غير المستمرة أو البنود غير العادية يلزم تقييمها لأغراض الإفصاح على أساس أي علاقة بارزة مثل إجمالي الإيرادات وكان هذا البند يتم التقرير عنه في القوائم المالية المرحلية وليس في القوائم المالية للسنة السابقة أو نتائج السنة الجارية الكاملة . وهذا بلا شك سوف يؤثر في مستوى الإفصاح الخاص بهذا البند وبعض البنود التي يتم التقرير عنها بشكل مستقل لأهميتها في القوائم المرحلية قد لا تكون كذلك في التقرير السنوي الذي يعد عن سنة كاملة والذي سيتضمن بعده نفس الفترة المؤقتة . اذ يعتبر البند أو الجزء أو المجموعة هامة إذا كان يتربّط على حذفها أو عدم إبرازها أو عدم تقديم إيضاحات عنها أو التعبير عنها بصورة غير سليمة تحريف المعلومات التي تعرض في القوائم المالية أو عدم كفاية تلك المعلومات المالية مما يؤثر على هذه القوائم عند تقييم الأداء . وطبقاً لاعتبارات الأهمية النسبية فانه يجب الإفصاح عن أية معلومات إذا كان لها اثر محسوس على تقدير الفارق أو المستخدم في اتخاذ القرار ، وبهذا المعنى نلاحظ الارتباط

بين مفهوم الأهمية النسبية والإفصاح حيث إن الأول يعكس الوجه الآخر للإفصاح لأن ما يجب الإفصاح عنه يجب أن يتوافر له درجة كافية من الأهمية النسبية . (حماد، ٢٠٠٦، ١٢٠٢، ٢٠٠٦)

٣-الإثبات (الاعتراف) Recognition : يقضي المعيار المحاسبي الدولي (٣٤) أن تكون تعريف الأصول والخصوم والدخل والمصروفات هي ذاتها بالنسبة لنقارير الفترات المرحلية كما هي في نهاية السنة ، وهذه البنود محددة في إطار إعداد وتقديم القوائم المالية وتتأثر اشتراط نفس التعريف التي تطبق على التقارير المؤقتة هو تقليل مدى مفهوم الفترات المرحلية كما أسلفنا على إنها فترات مستقلة من الزمن الذي على أساسه يكون الإفصاح في القوائم المالية . فمثلاً بالنظر إلى تعريف الأصول على إنها موارد تولد منافع اقتصادية مستقبلية للوحدة الاقتصادية ، والنفقات التي لا يمكن رسمتها في نهاية السنة تعجز عن استيفاء هذا التعريف ، وبالتالي فإنها لاتلبي ت عريف الأصل ويمكن بالمثل عدم تأجيلها عند إعداد الميزانية في نهاية الفترة المؤقتة وبنطبيق نفس التعريف فان لجنة معايير المحاسبة الدولية قد ألزمت نفس قواعد التعريف كما هي مطبقة في الفترات السنوية . وهنا من المفيد الإشارة إلى بعض المسائل الخاصة بالاعتراف وعلى سبيل المثال لالحصروكما يلي: (حماد، ٦٧٩، ٢٠٠٦)

- **إثبات التكاليف السنوية** التي تحدث بشكل غير متساوي أثناء السنة المالية : كثيراً ما يلاحظ إن بعض أنواع التكاليف تحدث بأنماط غير متساوية على مدار السنة كما في نفقات الإعلان التي تدفع مقدماً عند بداية الحملة ، ونفقات البحث والتطوير ، ونفقات الصيانة المخططة والتي يتوقع حدوثها في أواخر السنة فمثل هذه النفقات ستكون ذات وزن كبير لفترة ما قبل الإنتاج ، وهنا يجب عدم استبعاد تلك النفقات لإغراض إعداد التقارير المؤقتة في الفترات الأولى مالم يكن هناك حدث بسبب حدوث التزام قانوني أو استدلالي على الوحدة الاقتصادية ، وإن مجرد وجود نسبة لدى الوحدة أو الحاجة لتحمل مصروف متعلق بالمستقبل لا يعتبر كافياً لحدوث الالتزام.

- **نفقات الإيجار المحتملة:** يمكن لنفقات الإيجار المحتملة أن تكون مثالاً على الالتزام القانوني أو الاستدلالي الذي يعترف به كالالتزام و إذا نص عقد الإيجار على دفعات محتملة بناء على تحقيق المستأجر مستوى معين من المبيعات السنوية فإنه يمكن حدوث الالتزام خلال الفترات المؤقتة للسنة المالية مثل تحقيق مستوى المبيعات السنوي المطلوب وعلى ذلك لن يكون أمام الوحدة بديل واقعي سوى إجراء دفعه إيجار مستقبلية .

- المخزون : يترتب على بعض طرائق قياس تكالفة المخزون بعض المشاكل بالنسبة للتقارير المالية المرحلية ومع ذلك فان نفس مبادئ تحديد التكالفة المستخدمة عند إعداد التقارير المالية السنوية هي التي يجب استخدامها عند إعداد التقارير المرحلية ووفقاً لأسلوب التقديرات لتحديد كميات وتكليفات والقيمة الصافية للمخزون في تواريخ الفترات المؤقتة على الرغم مما يواجه استخدام المعيار (٣٤) من صعوبة خاصة بقياس المخزون في الفترات المؤقتة ، ومنها صعوبة تحديد صافي القيمة القابلة للتحقق ، وكيفية تحديد قيمة المخزون في استخدام نظام الجرد الم ستمر ، وأخيراً التغيرات الحاصلة في تكالفة التصنيع خلال الفترات المؤقتة.
- الاندثار في الفترات المؤقتة : تقضي القاعدة الخاصة بالاندثار في الفترات المؤقتة ، بأن التكاليف التي يتم الاعتراف بها بالنسبة للاندثار والاحلاك هي تلك المتعلقة فقط بالأصول المستخدمة فعلاً في الفترة ولا يدخل في الحساب المشتريات المخططة لفترات لاحقة من السنة المالية . وبينما يبدو إن هذه القاعدة منطقية تماماً ، إلا أنها تثير مشكلة عندما تفرض التشريعات الضريبية أو بعض الاتفاقيات الخاصة بالتقارير المالية أشكالاً أخرى من توزيع عبئ الاندثار أو التخلص من الأصول كما في الاندثار المعجل في سنة شراء الأصل مثلاً.

المبحث الثالث : محتوى القوائم المالية المرحلية:

لملاءة حالات التكرار أو الإزدواج في المعلومات التي تقدم في القوائم المالية السنوية ، فإنه من المفضل أن تتركز القوائم المالية المرحلية على الأنشطة والأحداث الجديدة التي وقعت منذ تاريخ نشر آخر مجموعة قوائم مالية كاملة . وقد اعترف المعيار المحاسبي الدولي (٣٤) بالحاجة إلى جعل مستخدمي القوائم المالية على علم بالظروف المالية والأحداث ومن ثم تسهيل متطلبات العرض والإفصاح في حالة القوائم المالية المرحلية ، وعليه فإنه لتلبية متطلبات التوثيق المناسب واعتبارات التكلفة وتجنب التكرار في المعلومات السابق التقرير عنها فإن المعيار يتيح للوحدة الاقتصادية ان تقدم باختيارها معلومات متصلة بالوضع المالي في شكل موجز بدلاً من المعلومات الشاملة التي ترد بالقوائم المالية في مجموعة كاملة معدة وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (١) المعدل في سنة ١٩٩٧ . مع مراعاة ان يتم تدقيق هذه القوائم الموجزة لكي تكتسب صفة رسمية من خلال عرضها على مكتب تدقيق يأخذ على عاتقه ابداء الرأي الفني المحايد في مدى صدق تمثيل هذه القوائم للواقع الفعلي منعاً لحالات التضليل او التلاعب .

وبناء على ما تقدم فان المعيار المحاسبي الدولي (٣٤) يوضح جوانب مهمة فيما يخص القوائم المالية المرحلية هي : (جريدة وطن، ٢٠٠٢، ٦٦٤)

أ - إن التوسيع أو المرونة من جانب المعيار بالنسبة للقوائم المالية المرحلية لا يقصد بها بأي حال من الأحوال عدم تشجيع الوحدة الاقتصادية على تقديم مجموعة كاملة من القوائم المالية المرحلية بل إن المعيار يلزم الوحدة أن تختار مجموعة كاملة من القوائم المالية المرحلية بدلاً من خيار الطريقة المختصرة لتقديم قوائم مالية مؤقتة مختصرة وذلك وفق ما يتطلبه المعيار المحاسبي ا دولي (١) في عرض مجموعة كاملة من القوائم المالية.

ب - إن المعيار لم يمنع الوحدة الاقتصادية في حالة استخدام القوائم المالية المرحلية من إضافة بنود أو إيضاحات إضافية إلى هذه القوائم الملخصة فوق الحد الأدنى المبين في المعيار والذي يتطلب أن تتضمن القوائم المالية المرحلية كحد أدنى العناوين أو المجاميع الفرعية التي كانت ضمن احدث القوائم

ت - المالية السنوية ومدعمة بالإيضاحات التفسيرية والافتراضات المحددة المطلوبة بموجب هذا المعيار بل أيضاً الافتراضات المطلوبة بموجب المعايير الدولية الأخرى كالمعيار رقم (٣٢).

ج - يتطلب المعيار رقم (٣٤) الإفصاح عن ربحية السهم الواحد الأساسية والمخفضة وذلك من صلب قائمة الدخل المرحلية على أن هذا الإفصاح ملزم سواء كانت القوائم المالية مختصرة أو كاملة.

د - كما يلزم المعيار الوحدة الاقتصادية أن تتبع نفس الشكل في قوائمه المالية المؤقتة لبيان التغيرات في حقوق الملكية كما فعلت في قوائمه السنوية، فإذا كانت هذه الأخيرة قد تمت على أساس موحد فإن القوائم المالية يجب أن تكون كذلك.

إلى جانب ما سبق ذكره فان المعيار الدولي رقم (٣٤) قد وضع متطلبات الحد الأدنى بالنسبة للقوائم المالية المرحلية المختصرة وألزم الوحدة الاقتصادية في إظهار مكونات القوائم المالية التالية (حماد، ٢٠٠٦، ٦٦٧) (Thomas.K, 1998, 8-9) :

١-الميزانية العمومية المختصرة.

٢-قائمة الدخل المختصرة.

٣-قائمة مختصرة تبين أما جميع التغيرات في حقوق الملكية أو التغيرات في حقوق الملكية بخلاف التي تنشأ من عمليات رأس المال مع الملك أو التوزيعات لهم.

٤-قائمة تدفقات نقدية مختصرة.

٥-مجموعة مختارة من افصاحات المرفقات (الحواشى) .

وعلى الرغم مما جاء في الفقرة (١٥) من المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٤) حول عدم ضرورة تقديم نفس الإيضاحات في التقرير المالي المؤقت والذي ظهر في احدث قوائم مالية سنوية تم إعدادها بسبب إمكانية استخدامي القوائم المالية الحصول عليها في أي حال ، فان الواقع يظهر العكس ، فمن المفيد وفي أي تاريخ من تواريخ القوائم المالية المرحلية أن يتم تقديم إيضاحات التغيرات في الوضع والأداء المالي للوحدة الاقتصادية والتي حدثت منذ آخر تقرير سنوي وهذا ما أكدته الفقرة (١٦) من المعيار (٣٤) عندما حددت قائمة بالحد الأدنى من الافصاحات المطلوبة من الوحدة في القوائم المالية المرحلية المختصرة ذكر منها:

اولا : بيان يفيد بان نفس السياسات المحاسبية ونفس طرائق الحساب المستخدمة في القوائم المالية المرحلية هي مطبقة بالمقارنة بإحداث قوائم مالية سنوية.

ثانيا : ملاحظات تفسيرية حول موسمية أو دورية العمليات المؤقتة.

ثالثا : طبيعة وحجم البنود غير العادية بسبب طبيعتها أو حجمها ومدى تأثيرها على النتائج المؤقتة.

رابعا : التوزيعات المدفوعة سواء مجتمعة أو على أساس السهم العادي والفئات الأخرى.

خامسا : اثر التغيرات في هيكل الوحدة الاقتصادية خلال الفترة المؤقتة مثل الاندماج أو الشراء في الوحدات التابعة.

سادسا : التغيرات في الخصوم المحتملة أو الأصول المحتملة منذ احدث قوائم مالية سنوية.

وأخيرا ينبغي الإشارة أيضا إلى إن المعيار المحاسبي الدولي (٣٤) أكد على أهمية القوائم المقارنة لما لها من فائدة في عرض المعلومات حول أي فترة بمفردها ، ويتحقق هذا السياق مع توجهات مهنة المحاسبة حول العالم ولعقود كثيرة ، ولم يقتصر اهتمام لجنة معايير المحاسبة الدولية بقوائم دخل مرحلية مقارنة (مختصرة أو كاملة) مثلًا مقارنة أرقام الربع الثاني لسنة ما مع الربع الثاني لسنة السابقة لها وإنما تطلب أيضا تضمين خانات من أول السنة المالية حتى تاريخه مثل النصف الأول من سنة معينة مع النصف الأول للسنة السابقة لها وهكذا سوف تشمل في آئمه الدخل أربع خانات من البيانات ، على انه بالنسبة للمكونات الأخرى لقوائم المالية المرحلية فان تقديم خانتين من البيانات

يكفي وفق ما هو ملزم بمقتضى المعيار المحاسبي الدولي (٣٤) مثلاً يجب تقديم بيانات عن الفقريتين التاليتين: (الراوي، ١٩٩٥، ٦٧٢)

١-الميزانية العمومية في نهاية الفترة المؤقتة الحالية وميزانية عمومية مقارنة في نهاية السنة المالية السابقة مباشرة.

٢-قائمة تدفقات نقدية مجمعة لسنة المالية الحالية حتى تاريخه مع قائمة مؤقتة للفترة المقارنة من أول السنة حتى نهاية السنة المالية السابقة مباشرة.

٣-قائمة تبين التغيرات في حقوق الملكية التراكمية عن السنة المالية حتى تاريخه مع قائمة مقارنة عن الفترة المقارنة من أول السنة المالية حتى تاريخه لسنة المالية السابقة المباشرة.

هذا وتشجع لجنة معايير المحاسبة الدولية الوحدات الاقتصادية التي تتأثر أعمالها بالموسمي أن تأخذ بعين الاعتبار تضمين هذه القوائم خانات إضافية عن الاثني عشرة شهرا المنتهية في تاريخ التقرير المؤقت أو المرحلي الأحداث وذلك لاستبعاد اثر الظروف الموسمية لأن فترة الاثني عشرة شهرا تحتوي فصول السنة الكاملة وعليه سوف تظهر لنا قائمة دخل مؤقتة تضم ستة خطوات من البيانات مثلاً وهكذا.

المبحث الرابع : الجانب التطبيقي

لغرض تطبيق الجانب العملي من البحث والوصول إلى النتائج المتداخة منه تم الاعتماد على البيانات المالية لعينة البحث والمتمثلة بثلاث مصارف عاملة في اقليم كورستان وهي:

١-صرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار : هو احد المصارف التجارية الذي تأسس برأس مال مقداره (٥٥) مليار دينار ويوجد مقر الفرع الرئيسي في بغداد ولديه مجموعة من الفروع المنتشرة في كل أرجاء العراق ويقوم بممارسة الأعمال المصرفية بكل أنواعها لزيائن المصرف .

٢-صرف كورستان الدولي للتنمية والاستثمار: تأسس المصرف برأس مال مقداره (٥٠) مليار دينار عراقي وله مجموعة من الفروع المنتشرة في كل أنحاء العراق ومقر الفرع الرئيسي في اربيل حيث يمارس المصرف جميع الأنشطة ويقدم الخدمات المصرفية لزيانه ومن هذه الخدمات الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان الداخلية والخارجية وخدمات الحالات الخارجية وفق نظام Western Union وكذلك قبول الودائع بكافة أنواعها وبيع وشراء الأسهم والسندات لصالح المواطنين في سوق العراق للأوراق المالية .

٣- مصرف الشمال للتمويل والاستثمار : تأسس المصرف ومارس أعماله برأس مال مقداره (١٠٠) مليار دينار حيث يقوم المصرف بممارسة أنشطته المختلفة وتقديم خدماته لزيائنه من خلال مجموعة من الفروع المنتشرة في كافة أنحاء العراق حيث بلغت عدد الفروع حوالي (٨) فروع و (٤) تحت التأسيس ومقر الفرع الرئيسي موجود في بغداد ويقدم المصرف خدمات فتح الحسابات الج ارية بالدينار العراقي وبالدولار الأمريكي وكذلك قبول الودائع بكافة أنواعها ومنح الائتمان النقدي بكافة أنواعه وإصدار خطابات الضمان الداخلية والخارجية وفتح الاعتمادات المستندية وقبول العملات الخارجية وإصدار السفاج و الصكوك المصدقة وكذلك بيع وشراء العملات الأجنبية .

حيث تم اختيار هذه العينة من المصارف لأسباب الآتية:

١- قيامها باعداد القوائم المالية المرحلية .

٢- افصاحها عن البيانات المالية التي تحتاجها القوائم المالية المرحلية.

٣- تقوم بممارسة كافة الاعمال المصرفية وحسب ما جاء بقانون البنك المركزي وقانون الم صارف التجارية وتقديم الخدمات المختلفة إلى زبائن المصرف.

وقد قام الباحثون بدراسة وتحليل بيانات عينة البحث والاستئناس براءة مجموعة من العاملين حول اعداد هذا النوع من القوائم تم التوصل الى بعض النقاط التي توضح الواقع الذي يتم من خلاله اعداد القوائم المالية المرحلية وكما يلي :

١- ان التقارير المالية المرحلية التي تعدتها مصارف عينة البحث غير مدققة بمعنى اخر ان هذه القوائم غير معتمدة لاغراض الضريبة ولم تستوف الحد الادنى شكلا ومضمونا لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي (٣٤) .

٢- لم تلتزم هذه المصارف باعداد القوائم المالية المرحلية والتي تمثل الحد الادنى من القوائم التي حددتها المعيار المحاسبي الدولي (٣٤) حيث اكتفت هذه المصارف باعداد ميزانية عمومية مرحلية وكشف العمليات الجارية مرحلية.

٣- لم يتم الافصاح عن السياسات الداخلية والخارجية المتتبعة في المصارف خلال الفترة المرحل ية ومنها :

- سياسات التوظيف والتعيين: والتي يجب ان تظهر شروط التعيين واجراءاته وسياسات التوظيف وسلم الدرجات الوظيفية والترقيات حيث ان كل هذه المعلومات هدفها ابراز سياسات المنظمة تجاه الموظفين وخاصة حديثي التعيين وهذا من شأنه ان يكون عامل استقرار لجميع منتسبي المصارف.
 - سياسات الاجور : وتتضمن ابراز نظام الرواتب والاجور ومساهمات المصارف في دعم المستوى المعيشي للمنصب ومعلومات عن نظام الحوافز العلاوات السنوية وهذا من شأنه ان يزيل الغموض لدى منتسبي المصرف بحيث ان كل منصب يعرف جيدا سلم الرواتب والاجور المتبع.
 - سياسات الاقراض والاقتراض : وتتضمن البرامج الاقراضية وشروطها وكيفية منحها والوثائق المطلوبة والاجراءات التي يجب ان يتبعها المقترض ومدة القرض والفوائد المطبقة وكذلك الحال بالنسبة للاقراض الافضل لها والتاكيد من نسبة عائد الربح على المبالغ المقترضة بحيث تغطي كلفة الاقراض المتمثلة بالفوائد المدفوعة وكلف التشغيلالخ.
 - سياسات التسويق والتوزيع : وهي تعتبر من السياسات المهمة التي تؤثر في حياة واستمرارية المصارف.
- ٤- لم يتم الافصاح عن الامور المالية والتي لا تقل اهمية عن السياسات المشار إليها في اعلاه اذ تهم بهذا النوع من السياسات الكثير من الجهات الداخلية والخارجية ومن اهم جوانب الافصاح المالي :
- الافصاح عن القروض والمنح التي حصلت عليها المصارف والجهات المانحة والمقرضة مع تفاصيل القروض الم منوحة ومجالت استخدامها وشروط الاقراض واسعار الفائدة ان وجدت وطرق التسديد لاصل القروض والفوائد.
 - الافصاح عن المجالات الاستثمارية التي ستقوم بها المصارف في توظيف مواردها الذاتية والخارجية.
 - الافصاح عن الاوضاع المالية والحسابات الختامية في نهاية الفترة المرحلية .
 - الافصاح عن بعض الامور الجوهرية في الحسابات الختامية مثل الافصاح عن فقرات رواتب ومكافآت اعضاء مجلس الادارة والمدير المفوض واعلى رواتب تقاضاها عدد من موظفي الشركة حسب المتطلبات القانونية.
 - الافصاح عن الارباح والخسائر التي تحققت واسباب الخسائر ان وجدت.

- الافصاح عن ابرز المخاطر التي تعرضت او تتعرض لها هذه المصادر واقتراح سبل معالجتها.
 - الافصاح عن تقييم الموجودات والمطلوبات وكذلك الافصاح عن الموجودات والمطلوبات المحتملة التي حدثت خلال الفترة.
 - الافصاح عن الاساليب والسياسات المحاسبية المتتبعة مثل طرق تقييم المخزون ... الخ ومدى الاستمرارية في اعتماد نفس السياسات.
 - الافصاح عن قيمة الارباح الموزعة على المساهمين خلال الفترة.
- ٥- لم تتضمن القوائم المالية المرحلية تقرير مجلس الادارة الذي يوضح فيه النقاط الرئيسية والجوهرية التي حدثت خلال الفترة وكذلك تقرير مراقب الحسابات.

ومن خلال العرض اعلاه ندرج في ادناه القوائم المالية المرحلية للمصارف الممثلة لعينة البحث:

جدول رقم (١)

الميزانية المرحلية لمصرف الشرق الاوسط (لفصل الرابع) كما هي في ٢٠٠٩/١٢/٣١

اسم الحساب الموجودات	٢٠٠٩/١٢/٣١	٢٠٠٨/١٢/٣١
	(مليون دينار)	(مليون دينار)
النقد (في الصندوق وفي المصادر)	٣٥٥٧٢٤	٢١٧٤٣٤
الاستثمارات	٧٧٠٦٧	١٨٧٥٩٨
الائتمان النقدي	٦٣٨٠٠	١٦٥٣٩
المدينون	١٣٩٤٤	١١١٦٨٢
الموجودات الثابتة	٤٨٥٣٧	٣٦٤١٤
مجموع الموجودات	٥٥٩٠٧٢	٥٦٩٦٦٧
المطلوبات		
حسابات جارية وودائع	٤٥٢٥١٥	٤٣١١٠٠
الدائرون	١٨٦٦٩	٦٣٩٩٩
التخصيصات	١١٨١٥	١٠٧٢٧
رأس المال المدفوع	٥٥٠٠	٤٢٠٠
الاحتياطي القانوني	٨٨٤٠	٨٥٨٦
الأرباح المتحققة	١٢٢٣٣	١٣٢٥٥
مجموع المطلوبات	٥٥٩٠٧٢	٥٦٩٦٦٧

جدول رقم (٢)

كشف العمليات الجارية لمصرف الشرق الأوسط للفترة من ٢٠٠٩/١٠/١ لغاية ٢٠٠٩/١٢/٣١

اسم الحساب الإيرادات	٢٠٠٩/١٢/٣١ (مليون دينار)	٢٠٠٨/١٢/٣١ (مليون دينار)
إيرادات العمليات المصرفية	٢١٥٢٤	١٣٧٥٤
إيرادات الاستثمارات	١٤٦١٧	٣٠٦٩٥
إيرادات تحويلية وأخرى	١٢٠٢	٣٢٦
مجموع الإيرادات	٣٧٣٤٣	٤٤٧٧٥
المصروفات	-	-
مصروفات العمليات المصرفية	١٣٦١٥	١٨٨٥٠
المصروفات الإدارية	٩٧٢٦	٩٥٥١
الاندثار	١١٥١	٤٠٠
المصروفات التحويلية والأخرى	٦١٨	١٩٤٧
مجموع المصروفات	٢٥١١٠	٣٠٧٤٨
الأرباح المتحققة	١٢٢٣٣	١٤٠٢٧

جدول رقم (٣)

الميزانية العمومية لمصرف كورستان الدولي النصف سنوية كما في ٢٠٠٩/٦/٣٠

اسم الحساب الموجودات	٢٠٠٩/٦/٣٠	٢٠٠٨/٦/٣٠
الاستثمارات	١٣٠٥١	٧٩٤٦
المديونون	٢١٤٦٥	٣١٤٣
الموجودات الثابتة	٨٦٦٩	١٢٨١٢
إجمالي الموجودات	٢٣٤٦٠١	٢٥٢١٦٦
المطلوبات		
الحسابات الجارية والودائع	١٢٠٢٨٩	١٦٦٧٧٨
الدائون	٤٣٧٦٢	١٢٩٩٤
التخصيصات	-	٥٧٩٣
رأس المال المدفوع	٥٠٠٠	٥٠٠٠
الاحتياطيات	١٤٧٠١	١٦٦٠١
صافي أرباح الفترة	٥٨٤٩	-
إجمالي المطلوبات	٢٣٤٦٠١	٢٥٢١٦٦

جدول رقم (٤)

كشف العمليات الجارية مصرف كورستان الدولي للفترة من ٢٠٠٩/١/١ لغاية ٢٠٠٩/٦/٣٠

اسم الحساب	إيراد النشاط الجاري	
(مليون دينار)	(مليون دينار)	(مليون دينار)
٨١٤٢	٨٣٢٨	إيراد العمليات الجارية
٦٥٩	٣١٠	إيراد الاستثمارات
٨٨٠١	٨٦٣٨	المجموع
		تنزل: مصروفات النشاط الجاري
٢١٥٠	٢٧٨	مصروفات العمليات المصرفية
١٧٧٨	٢٤٤٨	المصروفات الإدارية
٣٩٢٨	-	الاندثارات
٤٨٧٣	٢٧٢٦	المجموع
٩٣٧	٥٩١٢	فائض العمليات الجارية
-	٥٩	تضاف: إيرادات عرضية
٩٧٣	١٢٢	تنزل: مصروفات تحويلية وأخرى
٤٨٣٧	٥٨٤٩	صافي الأرباح

جدول رقم (٥)

الميزانية العمومية المرحلية لمصرف الشمال كما في ٢٠٠٩/٩/٣٠

اسم الحساب الموجودات	٢٠٠٩/٩/٣٠ (ألف دينار)	٢٠٠٨/٩/٣٠ (ألف دينار)
الموجودات الثابتة بالكلفة	٣٧٣٧٨٧٧	١٨٠٩٩٧٢
مشروعات تحت التنفيذ	١٢٤٢٦٢٣٨	٤٩١٩٢٣٦
الائتمان النقدي	١٨٨٣٣٤٧٨٣	٧٢٣١٥٢٥٣
الاستثمارات	٨٠٦٦٦٠٢	١٠٣١٤٦٣
المدينون	١٢٧٩٨٢١٢٢	١٤٠٨٨٢٩٩٧
النقد	٢٢١٣١١٦٤٤	١٩١١٣١٢٩٨
مجموع الموجودات	٥٦١٨٥٩٢٦٦	٤١٢٠٩٠٢١٩
المطلوبات		
رأس المال والاحتياطيات	١٠٨٦٣٨١٤٤	١٠٣٦١٣١٨٦
التخصيصات	٧٩٠٤٤٣٨	٩٨٩٠٨٢٣
حسابات جارية وودائع	٣٠٤٩٣٠٧٧٢	١٩٥٢٦٣٢١٨
الدائنون	١٢١٤٥٠٥٦٧	٩٣٢٥٧٧٢٨
الأرباح المتحققة	١٨٩٣٥٣٤٥	١٠٠٦٥٢٦٤
مجموع المطلوبات	٥٦١٨٥٩٢٦٦	٤١٢٠٩٠٢١٩

جدول رقم (٦)

كشف الأرباح والخسائر مصرف الشمال لغاية ٢٠٠٩/٩/٣٠

اسم الحساب الإيرادات	٢٠٠٩/٩/٣٠	٢٠٠٨/٩/٣٠
	(ألف دينار)	(ألف دينار)
إيرادات العمليات المصرفية	٣٥٦٢١١٩٤	٢٤٧٥٤٠١٣
إيرادات الاستثمار	١٢٩٥٨٣٧	٣٦٤٥٩٢٩
إيرادات التحويلية والأخرى	٦٢١٩٠	١٤٦٨٤٦٧
مجموع الإيرادات	٣٦٩٧٩٢٢١	٢٩٨٦٨٤٢٧
المصروفات		
مصروفات العمليات المصرفية	١٣٩٦٢٥٨٣	١٥٩٨٠٢٤٧
المصروفات الإدارية	٣٦٥٥٨١١	٣٣٨٥٤٦٢
المصروفات التحويلية والأخرى	٤٢٥٤٨٢	٤٣٧٤٥٤
مجموع المصروفات	١٨٠٤٣٨٧٦	١٩٨٠٣١٦٣
الإرباح المتتحققة	١٨٩٣٥٣٤٥	١٠٠٦٥٢٦٤

وفي ضوء ما تقدم يرى الباحثون ان يتم وضع مجموعة من الشروط والمتطلبات التي يمكن ان يستند اليها عند اعداد القوائم المالية المرحلية في المصارف عينة البحث وبما يتاسب مع النشاط المصرفي مسترشدين بكل من المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٤) والمعيار المحاسبي السعودي رقم (٩) فيما يخص الإيفاء بمتطلبات الإفصاح وكما يلي:

- ١ - يجب أن تشمل القوائم المالية المرحلية على قوائم لكل من المركز المالي والدخل والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية ومن الممكن أن تشمل على القوائم الثلاثة فقط على أن يراعى عند إعداد هذه القوائم الالتزام بمتطلبات العرض العام لكل قائمة بشكل مستقل.
- ٢ - يجب أن تتضمن قائمة المركز المالي بيانات الفترة الحالية وال فترة المناظرة لها من السنة المالية السابقة.
- ٣ - يجب أن تتضمن قائمة التدفقات النقدية بيانات التدفقات النقدية من بداية السنة الحالية حتى نهاية الفترة الحالية مقارنة ببيانات الفترة المناظرة لها في السنة السابقة.
- ٤ - يجب أن تتضمن قائمة الدخل بيانات الفترة الحالية مقارنة ببيانات الفترة المناظرة لها من السنة المالية السابقة والبيانات المالية من بداية السنة الجارية حتى نهاية الفترة التي تعد عنها التقارير المالية المرحلية مقارنة بالبيانات المناظرة لها عن السنة المالية السابقة.
- ٥ - يجب مقابلة الإيرادات بالمصروفات وفقاً للأسس المنصوص عليها في المعايير المحاسبية الدولية.
- ٦ - يجب تحويل المصروفات الإدارية والتسويقية للفترة المرحلية على الفترة التي تخصها هذه المصروفات.
- ٧ - يجب إثبات أي مكاسب أو خسائر ناجمة عن استبعاد أي نشاط مستقل أو أحداث استثنائية في الفترة المرحلية التي حدثت فيها طبقاً لما ورد في المعايير المحاسبية الدولية.
- ٨ - يجب حساب ربحية السهم العادي والإفصاح عنها كما هو متبع في إعداد القوائم المالية السنوية.
- ٩ - يجب معالجة المكاسب والخسائر المحتملة طبقاً لما ورد في المعايير المحاسبية المعتمدة لإعداد القوائم المالية السنوية.

- ١٠ - يجب على الوحدة الاقتصادية تطبيق نفس السياسات المحاسبية في قوائمها المالية المرحلية كما هي مطبقة في القوائم المالية السنوية.
- ١١ - تكامل الفترات الدورية والذي يعتبر كل فترة من فترات السنة جزءاً مكملاً للسنة المالية.
- ١٢ - يجب عدم تأجيل إثبات أي إيرادات أو مكاسب أو مصروفات أو خسائر حدثت خلال الفترة الدورية حتى نهاية السنة المالية.
- ١٣ - يجب إثبات إيرادات ومصروفات الفترة المرحلية طبقاً لأسس إثبات الإيرادات والمصروفات المطبقة في إعداد القوائم المالية السنوية.
- ١٤ - يجب أن تصمم إجراءات المحاسبة التي يتم اتباعها في القوائم المالية المرحلية بحيث تضمن أن المعلومات الناتجة عنها هي معلومات موثوقة وان جميع المعلومات المالية المهمة الازمة لفهم المركز المالي للوحدة الاقتصادية أو أدائها ثم الإفصاح عنها بشكل مناسب.
- ١٥ - يجب أن توضح التقارير المالية تاريخ المركز المالي وتاريخ بداية الفترة المالية ونهايتها.
- ١٦ - الإفصاح عن أوجه الاختلاف الجوهرية بين المبادئ ومعايير المحاسبة المستخدمة في إعداد القوائم المالية الأولية وتلك المتبعة في إعداد القوائم المالية السنوية.
- ١٧ - طبيعة وقيمة التقلبات الموسمية في نشاط الوحدة الاقتصادية وإيرادات ومصروفات الفترات الدورية.
- ١٨ - الظروف والعوامل التي تتميز بها الفترة الأولية ذات الأثر على نتائج نشاط الفترة من الأرباح والخسائر.
- ١٩ - إيراد وأرباح وخسائر الفترة لقطاعات النشاط المختلفة.
- ٢٠ - الأحداث المهمة التي وقعت بعد انتهاء الفترة الأولية وقبل إصدار تقريرها المالي.
- ٢١ - الالتزامات المالية الجوهرية خلال الفترة الأولية.
- ٢٢ - طبيعة وقيمة التغيرات الجوهرية في تقديرات الفترات الدورية السابقة للفترة الحالية من السنة الحالية أو السابقة.
- ٢٣ - قيمة القروض الجديدة التي حصلت عليها الوحدة الاقتصادية او القروض التي سددتها خلال الفترة وكذلك قيمة الزيادة أو النقص في قيمة رأس المال المدفوع.
- ٢٤ - قيمة الأرباح الموزعة على المساهمين خلال الفترة.

٢٥ - التغيرات في قيمة الأصول والالتزامات المحتملة التي حدثت خلال الفترة من بداية السنة المالية حتى نهاية الفترة المالية.

٢٦ - إذا تغيرت التقديرات في التقارير المالية الأولية بشكل جوهري خلال الفترة الأولية الأخيرة ولم تصدر المنشاة تقارير أولية عن هذه الفترة فيجب الإفصاح في القوائم المالية السنوية عن طبيعة وقيمة تلك التغيرات في التقديرات.

المبحث الخامس : الاستنتاجات والتوصيات

اولا: الاستنتاجات

- من خلال دراسة وتحليل القوائم المالية المرحلية لعينة البحث والاستفسار والاستئناس براء العاملين والقائمين على اعداد هذا النوع من التقارير المالية تم التوصل إلى النتائج الآتية:
- ١ - إن إعداد القوائم المالية المرحلية لدى الم صارف لا يتحقق مع الحد الأدنى من المتطلبات التي حددها المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٤) حيث حدد المعيار المتطلبات الآتية كحد أدنى وهي:
 - أ - الميزانية العمومية المختصرة.
 - ب - قائمة الدخل المختصرة.

ج- قائمة التغيرات في حقوق الملكية المختصرة.

د- قائمة التدفقات النقدية المختصرة.

هـ- الأفصاحات المناسبة.

حيث نلاحظ إن المصادر اكتفت في إعدادها للقوائم المالية المرحلية بإعداد ميزانية عمومية مختصرة للفترة المعنية سواء كانت ربع سنوية أو نصف سنوية وكشف بالعمليات الجارية المختصرة للفترة المعنية نفسها.

- ٢ - إن المصادر الخاصة بعينة البحث لم تطبق مبدأ الثبات والتماثل عند إعدادها للتقارير المالية المرحلية حيث نلاحظ إن هناك اختلاف كبير في عرض فقرات القوائم المالية بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم (١) وبين عرض فقرات القوائم المالية المرحلية بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٤).

- ٣ - عدم تحديد البرزود ذات الأهمية النسبية ومن ناحية أخرى لم يتم الإشارة إليها في القوائم المالية المرحلية كما هو معمول به عند إعداد القوائم المالية السنوية.
- ٤ - إن القوائم المالية المرحلية المعدة لا يتوفّر فيها الحد الأدنى من الإفصاح ، بمعنى آخر عدم احتواء القوائم المالية المرحلية المعدة على الكشوفات التفسيرية المرفقة والتي تقوم بتوضيح وتفسير الأرقام المبينة في هذه القوائم وكذلك عدم احتواها على الملاحظات التفسيرية والتي تبين الإجراءات والسياسات المحاسبية المتّبعة عند إعداد هذه القوائم وكل هذا يؤدي إلى عدم فهم محتويات هذه التقارير من قبل المستخدمين وبالتالي يؤدي إلى عدم تحقيق الهدف المراد تحقيقه من إعداد القوائم المالية المرحلية وهو إمداد المستخدمين بالمعلومات الازمة بالسرعة والدقة الازمة لإغراض اتخاذ القرارات لسليمة بمعنى عدم توفير معلومات دورية خلال فترات متقاربة لإغراض اتخاذ القرارات ا والصحيحة والتي تؤثر على المشروع الاقتصادي.
- ٥ - عدم اعتماد هذه القوائم من قبل مكاتب وشركات التدقيق الخاصة لإغراض التدقيق وبالتالي عدم الاعتماد عليها لإغراض تحديد مبلغ الضريبة وهذا يؤدي إلى عدم إعطاءها الأهمية الازمة من ناحية الإعداد والعرض والإفصاح.
- ٦ - عدم وجود أساس ثابتة لإعداد وإظهار البنود الخاصة بهذه القوائم حيث نلاحظ إن كل مصرف من مصارف عينة البحث قام بإعداد هذه القوائم بشكل مغاير لما تم إعداده في المصرف الآخر من ناحية عرض بنود هذه القوائم وترتيبها.
- ٧ - برأينا إن الأسباب السابقة الذكر تولدت بسبب عدم وجود قاعدة محاسبية تعالج هذا الموضوع مطبقه في العراق على غرار المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٤) تحدد الإطار العام والمتطلبات الخاصة بإعداد القوائم المالية المرحلية والذي يكون كدليل عمل يستند عليه في عملية العرض والقياس والإفصاح .

ثانياً : التوصيات

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها من خلال دراسة وتحليل القوائم المالية المرحلية المعدة من قبل مصارف عينة البحث يقترح الباحثون مجموعة من التوصيات وعلى النحو الآتي :

- ١ - ضرورة قيام مجلس القواعد المحاسبية والرقابية في العراق بإصدار قاعدة محاسبية تتناول موضوع إعداد القوائم المالية المرحلية لتكون أساساً يعتمد عليه لأغراض إعداد هذه القوائم وبالتالي تساعد الشركات والوحدات الاقتصادية على عملية إعدادها لغرض تحقيق الهدف من إعدادها.
- ٢ - الاعتماد على المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٤) في حالة عدم إصدار قاعدة محاسبية بهذا الخصوص.
- ٣ - ضرورة قيام دائرة الضريبة بمطالبة المصارف التجارية كافة ، فضلاً عن الشركات الأخرى بتقديم تقاريرها المالية المرحلية بعد اعتمادها وتدقيقها من قبل مكاتب التدقيق لغرض تقدير مبلغ الضريبة المفروضة عليها وذلك منعاً للتهرب الضريبي.
- ٤ - ان يأخذ البنك المركزي باعتباره الجهة المسئولة عن اعمال المصارف التجارية دوره في التأكيد على ضرورة الاهتمام بإعداد التقارير المالية المرحلية تعزيزاً لمبدأ شفافية العمل المصرفي وتحقيقاً لأسس الرقابة المالية على اعمال المصارف كافة.
- ٥ - الاستفادة من تقنيات الحاسوب الإلكتروني بعد تهيئه الكوادر المناسبة والبرامجيات اللازمة لاصدار القوائم المالية المرحلية اولاً باول بمجرد ادخال التعديلات عليها.
- ٦ - تعميق الوعي باهمية العمل المصرفي وزيادة كفاءة الكادر العامل في المصرف من خلال اشراكه بالدورات المتخصصة التي يمكن ان تقييمها الكليات والمعاهد ذات العلاقة.

المصادر

اولاً: المصادر العربية

- ١ - الراوي. حكمت - المحاسبة الدولية ، دار حنين للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، ١٩٩٥ .
- ٢ - القاضي. حسين ، حمدان. مامون - المحاسبة الدولية ومعاييرها ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، ٢٠٠٨ .
- ٣ - الناغي. محمود السيد - دراسات في نظرية المحاسبة ، مكتب الجلاء الجديدة ، المنصورة ، مصر ، ١٩٩٢ .
- ٤ - التقيب. كمال عبد العزيز - مقدمة في نظرية المحاسبة ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، ٢٠٠٤ .
- ٥ - جربوع. يوسف محمد ، حلس. سالم عبدالله - المحاسبة الدولية مع التطبيق العملي لمعايير المحاسبة الدولية ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، ٢٠٠٢ .
- ٦ - حماد. طارق عبد العال - دليل المحاسب الى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر ، ٢٠٠٦ .
- ٧ - حماد. طارق عبد العال ، موسوعة معايير المحاسبة (٥ اجزاء) ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر ، ٢٠٠٢ .
- ٨ - حنان. رضوان - تطور الفكر المحاسبي / مدخل نظرية المحاسبة ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، ٢٠٠٩ .
- ٩ - دهمش. نعيم حسني - القوائم المالية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً ، معهد الدراسات المصرفية ، عمان ، الاردن ، ١٩٩٥ .
- ١٠ - كحالة. جبرائيل - المحاسبة المالية بين النظرية والتطبيق ، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، ١٩٩٧ .
- ١١ - لطفي. امين السيد احمد - نظرية المحاسبة / منظور التوافق الدولي ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر ، ٢٠٠٦ .
- ١٢ - مطر. محمد عطية ، الحيالي. وليد ناجي ، الراوي. حكمت احمد - نظرية المحاسبة واقتصاد المعلومات ، دار حنين للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، ١٩٩٦ .

١٣ - مطر. محمد - المحاسبة المالية / الدورة المحاسبية ومشاكل القباس والافصاح والتحليل ، دار حنين للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، ١٩٩٥ .

ثانياً : المصادر الاجنبية:

1-Thomas.R.Dyckman, Roland.K.Charles. Fourth Edition, Megrann – Hill,
1998

2-WWW.ebook.com, Encyclopedia of business and finance, 2006